مشكلة "السماع" في الأفعال والمصادر: البحث عن التقعيد والتسهيل

د. أنطوان ج عبدو

موجز ومقدمة

بذل اللغويّون الكبار جهودًا مهمّة لاستخراج نظم العربيّة وعمليات اشتقاقها وأوزانها... وما زلنا ندين لهم بالكثير ونعود إليهم كلما اجتمعنا إلى مراجعة أو سؤال. وقد صارت الدراسات الألسنية الحديثة ذات صلات وفوائد إنسانية مشتركة، وعلى الذين يحبّون العربية أن يستلهموا التراث والجهود العلمية المعاصرة ليتابعوا البحث والتدقيق وجلاء الحقائق التفصيلية في بيان السنن وبناء النظام وإزالة الشوائب وتحديث وتسهيل مناهج البحث والتدريس واعتماد منهج الاستقراء الشمولي والمعايير الألسنية الحديثة والمقاييس الوصفية لا التعليلية، التي تنظر إلى نظام العربية من داخل وتستقرئ قوانينه المستقلة، لتجاوز كل ما يخرج عن نطاق اللّغة، والإعتماد على ما تقرّه هي في ذاتها من مبدأ "القياس" الذي يؤسس الأنظمة ويعزّزها، والإبتعاد بالتالي عن الأخطاء التي نراها أحيانًا: كالتصنيف التراكمي والتوزّع والنقل دون تمحيص والتوقف عند الغريب وكأنه غاية...

ولا بدّ، في مثل هذا البحث المحدود، من الإقتصار على هدف وطريق لدرس ناحية من نواحي اللغة بمنهج واضح فننطلق من رؤية شمولية، لكن لنضيء على جانب محدّد، بما أمكن.

ونعلم أن الطريقة الأساسية في تكوين معظم المفردات العربية هي الإشتقاق، ويعني: أن نأخذ مفردة من مفردة أخرى، من الجذور الثلاثية المعروفة بشكل أخصّ، على إحداثيّتي المزيدات (الفعليّة) والمشتقات (الإسميّة والصفاتية) فتشترك، وفق آلية محدّدة وأوزان معروفة، في توليد أفعال وأسماء وصفات في نظام قياسي مطّرد ودقيق عمومًا. ويتعزّز ظهور هذا الإطراد خصوصًا في مزيدات الثلاثي المعروفة وفي مشتقاتها ومصادرها، كأنما هي في نظام شبه رياضي منسجم ودقيق. ويظهر هذا كذلك في الكثير من مشتقّات الثلاثي كإسمي الفاعل والمفعول وأسماء المكان والزمان والآلة، نسبيًا. وإنما موضع البحث هنا هو مسألة "السماع" في معرفة حركة عين الفعل في الماضي والمضارع... ومعرفة بُنى مصادر الثلاثي الصحيحة التي تقول كتب القواعد للمتعلمين إنها "سماعية" كذلك، وكأنما لا ثبات لها ولا قاعدة ولا ضوابط. وكأن هذه وتلك إنما تخضع لمبدأ الحفظ والاستظهار. ونحن نودّ أن نتصدّى في هذا المبحث لهذا الإفتراض - المبرّر نسبيًا في الحقيقة – لكننا نريد أن نحاول مقاربة مسألة "السماع"، في حركات الأفعال الثلاثية وطبيعة مصادرها، لنتلمّس بعض الحقائق والقواعد الموضوعيّة التي تبحث عن الضوابط الممكنة لتسهيل أمرها على المتعلمين.

وسوف نعتمد في بحثنا على ما يمكن أن تفيدنا به دراسات كبار الأقدمين والدراسات اللغوية والألسنية الحديثة لنرى ما نستطيع أن ندركه من التقعيد والتسهيل.

كلمات مفتاحية: حركة عين الثلاثي – أوزانه ومصادره – السماع – التقعيد والتسهيل – مناهج التدريس

أولاً: في دراسة الثلاثي:

نعلم أن للفعل الثلاثي في العربية "هيئة" أساسية وستة "أشكال" من الوزن قياسًا بأشكال المضارع، أي بحركات عين المضارع بالنسبة إلى الماضي. ويقولون إذًا، إن قواعد التعرّف إليها "سماعية". (١)

ولنبدأ هنا بتلمّس بعض الحقائق الصرفية لنعتمد عليها وننطلق منها: فهذه الأصول الثلاثية الصحيحة تُظهر باعتبار الماضي أربعة أوزان معروفة، لكنها تُظهر بالنسبة إلى خلافية المضارع مع الماضي (صوتيًّا) ستة أشكال وأوزان هي:

فَعَل يَفْعلُ مثل جلَس يجلس
فعَل يفعُل مثل كتَب يكتُب
فعَل يفعَل مثل جمَع يجمَع
فعِل يفعَل مثل عَمِل يعمَل
فعِل يفعل مثل حسِب يحسب
فعُل يفعُل مثل عذُب يعذُب

ونلاحظ أن صوت الفتحة هو الغالب في تشكيل هذه البنى، تتبعها الكسرة فالضمة.

وقد ورد ترتيب هذه الأفعال على أشكال مختلفة بحسب أهميّتها أو كثرة ورودها بالنسبة إلى اللّغويّين المختلفين. والحقيقة أن أخذ مسألة الترتيب بعين الاعتبار – للخروج قليلًا من باب القول إنّها سماعية إلى شيء من التقعيد – يبدو أمرًا صعبًا بعض الشيء. فهي تولّد مشكلة معجميّة مهمّة وحيرة للمتعلمين. وقد أورد اللغويّون القدامى مئات الأمثلة عن الماضي الذي تتحرّك عينه بحركتين مختلفتين، بل بثلاث حركات أحياناً. ويذكر إبن قتيبة أمثلة كثيرة عن ذلك ويقول إنها جاءت "لغة" (٢): أي أن الخلافيّة فيها هي صوتية لا دلالية.

وقد رأى إبن يعيش أن هذه الخلافية هي "ضرب من التشاكل" (٣) وهي عند إبن جنّي "باب في تركّب اللغات" على "قانون المغايرة". (٤)

ومعنى أن الخلافية من "اللغات" أو اللهجات، أو "تركّب اللغات" أن العربية كانت أنماطًا شتى بالنسبة للجماعات التي كانت في شبه جزيرة العرب، "وهذه قبائل متفرقة في بقاع واسعة الأرجاء مترامية الأطراف، فلا بدّ أن يحصل في هذه العربية الموزّعة على هذه المجاميع البشرية أمارات خاصة تميّز طريقة كلّ منها...حتى تهيّأ لهذه المجاميع أن تتوحّد" (٥). وقد كان لاجتماع "اللغات" أثر في ظهور الخلافيات العديدة في العربية الفصحى الباقية، خصوصًا بعد اجتماعها في المعاجم بشكل تراكميّ، فبدا وكأن لكل لفظ وجوهًا عديدة...

وعزا بعض اللغويين ظهور الإختلاف في حركة العين إلى لغة العامة خلال التطوّر أيضًا، فقد ورد في "إصلاح المنطق": "هذا باب ما جاء في - فعَلت – بالفتح، مما تكسره العامّة أو تضمّه... وقد يجيء في بعضه لغة، إلّا أن الفصيح الفتح" (٦) (وذكر بعد ذلك أفعالًا مما جاء في "أدب الكاتب").

وأمام هذا الواقع، نرى أن البحث عن الضبط و"التقعيد والتسهيل" يحتاج إلى دراسة إحصائية دقيقة ومَكننة ودراسات نصوصيّة قديمة وحديثة لمعرفة نسبة الشيوع والإستخدام والنظر في دلالات الأفعال من علاقاتها بأوزانها. وهو أمر ضروري على كل حال، لكل عمل معجميّ مجدّد ورصين، ولكل عمل تعليميّ كذلك.

لكنّ كل جهد بحثيّ سيكون دائمًا تحضيرًا مفيدًا وأفضل من الإنتظار وسوف يساعد في مقاربتها وحصرها وتسهيل أمورها للخروج من الركاميّة إلى بعض الحقائق الأساسية التي يمكن أن تقودنا إلى شيء من التقعيد.

ويدرك كل دارس أن تفحّصًا أوليًا لهذه البنى الوزانية والأمثلة الفعلية المرفقة بها عادة يُظهر أنها تبرز خلافيات صوتية وخلافيات مفهومية ومعجمية. ولقد عالج القدامى والمحدثون هذه الخلافيات فتوقفوا غالبًا عند خلافية المضارع للماضي، وأرجعوا الخلافيات كما رأينا، إلى قضية "اللهجات"... لكن دراسة أكثر استيفاءً، تأخذ بعين الإعتبار الخاصيّات المميّزة، تظهر أن هذه الخلافيات تعود إلى أكثر من سبب. (٧)

على أن هذه الصعوبات جميعًا لم تمنع بعض اللغويّين القدامى الذين أدركوا المشكلة من أن يحاولوا النظر في هذه الأوزان "السماعية". ولعل ذلك قد بدأ مع سيبويه الذي قارب المسألة، بحسّ لغويّ صائب، رأى عدم الاكتفاء بالقول بأنها سماعيّة، وحاول أن يحصر الخلافيات ويجد لها تفسيرًا وأسبابًا، وأن يحصر اختلاف الحركات بدلالات معيّنة للسعي إلى شيء من التقعيد.

ومهما كانت النتائج هنا وهناك فهي أفضل من الإنفلاش (٨) الذي يظهر عليها في كتب اللغة... يقول سيبويه: "إعلم أنه يكون كل ما تعدّاك إلى غيرك على ثلاثة أبنية: فعَل يفعِل (فتح عين الماضي وكسر عين المضارع) وفعَل يفعُل (فتحة وضمّة) وفعِل يفعَل (كسرة وفتحة)، وذلك نحو: ضرب يضرِب – وقتل يقتُل – ولقم يلقُم. وهذه الأضرب تكون في ما لا يتعدّاك وذلك نحو: جلس يجلِس، وقعد يقعُد، وركن يركُن. ولما لا يتعدّاك ضرب رابع لا يشركه فيه ما يتعدّاك، وذلك (فعُل – يعفُل) (ضمة وضمة) (٩). وقد ربط حدوث الصوت هنا بدلالة معيّنة هي دلالة اللزوم والتعدّي.

وقد أنكر سيبويه وجود مثل (فعِل يفعِل) كسرة وكسرة. وكان يرى أن مثل (فعَل يفعَل) فتحة وفتحة – إنما يمثل حالة خاصة، فالأصل فيه يكون على فعَل يفعُل (فتحة وضمة) – أو فعَل يفعِل (فتحة وكسرة)، ولكن عين الفعل أو لامه

من حروف الحلق: الهمزة والهاء، والحاء والعين (والغين والخاء) ومن أمثلته: قرأ يقرأ - وذهب يذهب – ونفع ينفع – ومنح يمنح. (١٠)

لكننا نرى في الخلاصة أنّ بحث القدامى، على أهميته، قد جاء في مسألة "السماع" هذه بتحليل عام. ورأى بعضهم أنّه لا بدّ من البحث عن بعض التقعيد الممكن . ذلك أنّ الميل المتجدّد إلى الإعتراف بهيمنة قوانين الإنسجام والإقتصاد، دفع بعض اللغويّين المحدثين إلى النظر في هذه المعالجة من جديد. يقول إبراهيم الأنيس: " ولعمري كيف تصوّر القدماء أن لغة منسجمة مطّردة كاللغة العربية يمكن أن تتضمّن كل هذه الأبواب في اشتقاق المضارع عن الماضي الثلاثي، خصوصاً أنّ جميع الصيغ الأخرى تلتزم حالة واحدة مطّردة"١١. وفي هذا دعوة إلى النظر في ما رواه القدامى من أبواب الثلاثي، وإلى البحث في الأسباب الحقيقية للإختلافات الكثيرة، "فالذي رووه، إن هو إلّا مزيج من لهجات عدّة لأن أساس الفهم في أية لهجة هو الخضوع لقاعدة مطّردة نادرة الشذوذ"١٢...

- والقوانين السوسيولغوية لا تسمح بتغيير اللهجة والعادات الصوتية في جماعة معيّنة، حتى بعد الإختلاط غالباً.

وتفيدنا هنا الدراسات المقارنة كذلك بأنّ الحصر معروف في "الساميّات" جميعاً١٣ (وأفعالها الأساسية تعتمد جميعاً الأُسّ الثلاثي). لذا فأبواب الثلاثي (المعروفة عندنا) تنتمي إلى عدّة لهجات، لكنّ كلّ واحدة منها كانت تلتزم باباً (أو بابين) من بينها. ويؤيّد ذلك ما يذهب إليه اشتقاق المضارع من الماضي في الساميّات، على ما يضيف الأنيس١٤.

لكنّ هذا التفسير اللغوي الضروري، يحتاج إلى علاج أشفى. فما هي الصيغة التي يمكن تبنّيها من هذه الثلاثيّات مثلاً، وضمن أية شروط؟ طالما أن العربية – وإن اضطرب التفسير- تحتوي هذا الإختلاف. ولعل هذه الرغبة هي التي دفعت بالشيخ عبدالله العلايلي فدعا الى تبنّي صيغة واحدة للفعل الثلاثي في ماضيه وصيغة واحدة في مضارعه هي صيغة (فعَل، بفتح العين، يفعِل، بكسرها). يقول: "إنّ العربية لو ظلّت تتطوّر في الجزيرة ولم تخرج منها لانتهت إلى إلغاء الأبواب الصرفية الستة واستقرّت على: فعَل- يفعِل (بالفتح والكسر). والفرّاء يقول إنّ الأصل في الأبواب هو الثاني (ضرَب يضرِب).. والغريب أنّ ما جاءت عينه بالضم وردت فيه غالباً "لغة" أخرى بالكسر... وذلك ثابت بالقراءات القرآنية. فاقترحت الإقتصار على الباب الثاني".١٥

ونستطيع أن نُفيد كثيراً من هذه الملاحظات للبحث عن الفصيح والأصيل والثبوت عليه في التعليم، وترك "اللهجات والتعديلات" الأخرى للقواميس، واعتماد لهجة "غالبة". ونحن ندرك أن لكل قبيلة في النهاية، طريقة واحدة في إخراج أصوات أفعالها بلهجة تُعرف بها وتلتزمها. ولماذا لا نحاول الخروج بشكل ما من هذا التعدّد في مجال التعليم، واعتماد لهجة "غالبة"؟ كما ورد في بعض مصطلحات القدامى: (وقد تكون مثلاً الأقرب إلى لهجة قريش، الأقرب إلى الفصحى القرآنية، وعلى ما هو "ثابت في القراءة القرآنية"، كما يقول العلايلي كذلك). ولا بدّ أننا ندرك جميعاً صعوبة الوضع والتصنيف والتعليم والعمل المعجمي، لكن علينا أن نتابع الجهد والبحث. ويمكن أن تساعدنا في ذلك- كما أسلفنا-دراسة نِسَب الشيوع والأهمية التي يمكن أن تقودنا إلى ترجيح "الصيغة الأفضل". وسنرى مثلاً أن نسبة ورود أوزان معينة للفعل الثلاثي تثبت ضآلة- بل سقوط- بعض ما قالوا به من أوزانه١٦، وتثبت ضرورة حصرها بالواقع والحجّة.

وقد حاول الدكتور إبراهيم الأنيس أن يلجأ إلى شيء من الإحصاء في دراسة الأفعال الثلاثية السالمة التي وردت في القرآن الكريم، في الماضي والمضارع معاً، ودرس أوزانها ومصادرها وأجرى تعداداً إحصائياً لهذه الأوزان في كتابه: "اللهجات"، "معتمداً على قراءة حفص"١٧ وقد وجدنا بعد التدقيق فيها أنها ١٢٧ فعلاً.

وقد تابعنا هذه الدراسة للإفادة من نتائجها، والخروج كذلك ببعض الملاحظات اللغوية البنيانيّة التي تهمّنا، ولمتابعة الإفادة بالوقوف عند أوزان مصادرها. وهي مطلبنا الثاني لاستكمال البحث في مسألة "السماع" بدراسة أحوال مصادر الثلاثي "السماعيّة" كذلك. فحالها نتيجة لغوية تبدو طبيعيّة لاختلاف عين الفعل الثلاثي. ولا بدّ من أن تقود جهود التقعيد والتسهيل هناك ، غالباً، إلى التقعيد والتسهيل هنا أيضاً.

وفي خلاصة الأمر، لا نستطيع أن نخرج من تلك اللوائح إلا بالإكتفاء المفيد من النظر في نسبة شيوع ألوان الثلاثي والإشارة إلى وجود "الوزن الغالب"، فيه وفي المصادر كذلك. وقد كان ذلك كما يلي:

أولاً: نسبة شيوع البنى الفعلية

(وتتصل بها نسبة شيوع بنى المصدر):

نسبة شيوع: فَعَلَ (بفتح العين في الماضي):

- مع المضارع يفعِل (بكسر العين) ١٢٧/٣٩ فعلاً، أي ٣٠،٧٠٪
- مع المضارع يفعُل (بضم العين) ١٢٧/٣١ فعلاً ، أي ٢٤،٤٠٪
- مع المضارع يفعَل (بفتح العين) (مطّرد) ١٢٧/٢٢، أي ١٧،٣١٪

وغير ذلك: (٧ + ١ = ٨ أفعال)

وتكون نسبة استخدام (فَعَل) (فتحة فتحة في الماضي):

٣٩ + ٣١ + ٢٢ + ٨ = ١٢٧/١٠٠ فعلاً

والنسبة هي (٧٨،٧٤) (أي ٨٠٪ تقريباً)

وتبلغ نسبة (فعِل): بكسر العين (يفعَل) بفتحها في المضارع (وهي من علاقة مطّردة تقريباً):

١٢٧/٢٥= ١٩،٦٨ أي حوالي عشرين بالمئة تقريباً.

- ويبقى إذاً أن نقرّ مع سيبويه أنّ صيغة (فعل يفعل) بكسر العين في الماضي والمضارع (ولم يظهر منها أي فعل هنا)، ليست أصيلة شائعة في العربية. ولعلّها عرفت استخداماً قبليّاً ضيّقاً ولم تشع لعدم استساغتها. (والأصل فيه فعَل). وأمّا صيغة فعُل يفعُل فهي صيغة خاصة (ظهر منها فعلان فقط) تُطلب حين نود أن نبيّن، ببعض الأفعال التي تستحق ذلك، معنى الحدوث والصيرورة الذاتية واللزوم (مثل كَبُرَ).

ويمكّننا الدرس والإحصاء من استخراج الوزن "الغالب". ويبقى أن يشجّعنا ذلك على التوجّه نحو إرادة التسهيل والتقعيد وتقريب العربيّة دون خطأ، فنتبنّى الحلول المفيدة التي أشرنا إليها، ورأينا أنها معقولة ومنطقيّة، طالما أنها، على كل حال، خطوة إلى تبنّي لهجة غالبة ، هي في الوقت نفسه، ذات اعتبار خاص في الإسلام.

ثانياً: في دراسة المصادر:

تفيدنا دراسة مصادر تلك الأفعال أنّ جلّ ما يُطلب في تسهيل أمور الثلاثي يفيد بالتلازم في باب تقعيد وتسهيل مصادره أيضاً. والغريب أننا في مثال (فَعَلَ) بفتح العين (يفعل) بكسرها. مثلًا، قد نجد أغلب الأحيان تعدّدًا في المصادر، حتى أن بعضها – مثل غلب – يبلغ التسعة. لكنّ المستخدَم الشائع واحد أو اثنان. وهو "الغالب" بين المصادر الكثيرة التي نجدها "مجمّعة" في المعاجم. ونجد أن أوزان المصدر الشائعة هنا، هي – وحسب نسبة شيوعها – كما يلي:

أ- ١ – في: فَعَل يفعِل (فتحة كسرة): نجد الأغلبية الساحقة من المصادر بمقطعين صوتيّين، وأكثرها من نوع (فعَل فَعْلًا) – فتحة سكون – (٢٨ مرة في تسعة وثلاثين فعلًا).

وفيه أيضًا: (فُعْل: ضمّة سكون) أربع مرّات (ظُلْمًا – ملكًا – عرفًا – لبسًا).

١وفيه: (فِعْل: كسرة سكون) أربع مرات (حِرْصًا – حلفًا – كذبًا – غلبًا).

أ – ٢ – فإذا انتقلت إلى (فعَل يفعُل – بفتح العين في الماضي وضمّها في المضارع) تجد أن النسبة هي للوزن (فعَل – فَعْلًا –) (بالفتحة والسكون) ١٨ مرة في واحد وثلاثين فعلًا. و(فِعْلًا) (كسرة سكون): ثلاث مرات. و(فَعَلًا) بفتحتين: مرتين و(فُعْلًا) بصوتين مضمومين: مرتين.

أ – ٣ – وفي فعَل يفعَل (بالفتحة والفتحة – أي في حلقي العين أو اللام) تجد فَعَل: فَعْلًا (فتحة سكون) مرتين. وفعَل: فُعُلًا (بالضمتين) مرتين. وفعَل (فُعولًا) (بضم ومد واوي) مرتين. وتجد (ذهب ذهابًا) (بالفتح ومد الألف) مرة. ويغيب (فُعْل) بالضم والسكون.

أ – ٤ – وفي مثل فعِل: (بكسر العين) يفعَل: (بفتحها في المضارع) نرى اختلاف النسبة بصورة أوضح. وإن كان (فعَل: فَعْلًا) بالفتح والسكون ما زال أولًا. والنسبة ههنا هي: فعل فَعْلًا (فتحة سكون) ٦ مرّات من ٢٥ فعلًا. وفعل فُعْلًا (ضم سكون) ٦ مرّات. وفعل فِعْلًا (كسرة سكون) ٣ مرّات. وفعل فَعَلًا (بالفتحتين) ٥ مرّات.

ب – وبالنتيجة: فإن نسبة شيوع المصدر فَعْل (بالفتحة والسكون) هي ١٢٧/٦٧ مرّة. يليه (فُعْل) بالضمة والسكون: ١٤ مرّة. ثمّ (فِعْل) بالكسرة والسكون: ١٢ مرّة. وعندنا بفونيمين متحرّكين متواليين (بالفتحة) ٧ مصادر و(بالضم) مصدران. وتظهر الضمة والمدّ الواوي بعدها (٤ مرّات). وتظهر الفتحة ومدّ الألف مرّة واحدة.

ونسبة شيوع المصدر (فَعْل) (فتحة سكون) مقابل الأصل (فَعَل: بالفتحة والفتحة) هي: ٩٢/٦١: أي أنها تفوق الثلثين.

ج– لقد تراكمت عشرات الأوزان المصدرية للثلاثي. وترى أن أكثرها مما جمعه أهل المعاجم من اللهجات والحالات الخاصة. لكن المقياس (فَعْل) – فتحة

سكون – قد يظهر طغيانه وقد يقبل كمصدر قياسي خصوصًا في المتعدي الصريح.

ويبقى غيره في حالات مفهومية خاصة معلومة: لأن (فَعِل) – بكسر العين – مثل فرِح – مصدره: فَعَل (فتحة فتحة). وما دلّ على لون فالغالب على مصدره: الفُعْلة (بالضم والسكون) وما دلّ على داء فمصدره على فُعال – (بضم الفاء). وما دلّ على صوت فمصدره – فُعال وفعيل – وما دلّ على حرفة أو ولاية فمصدره على فِعالة (بكسر الفاء). (وهذه مصادر أفعال محدودة كما نعرف، ويمكن حفظها).

وقد حاول مجمع اللغة العربية أن يعمّم القياس بالنسبة إلى هذه الأبنية، واتخذ بشأنها القرارات. وليت مجمع اللغة، واللغويين الأعلام، قد تابعوا محاولة الاقتراب من الأقيسة فالتفتوا كذلك إلى "القياس الغالب" مثلما التفتوا إلى الأقيسة الجزئية، واتخذوا قرارًا أساسيًا بالنسبة إلى - فَعْل – (بالفتحة والسكون) دون قسر اللغة في الحالات الخاصة المحدودة المذكورة. وهذه الدعوة لم تكن بعيدة عن بعض كبار الأعلام من الأقدمين. فهذا ابن سيده يقول: "فعَله يفعله فَعْلًا (بفتح الفاء وتسكين العين) ضربه يضربه ضربًا وشتمه يشتمه شتمًا، وكظمه يكظمه كظمًا... فهذا البناء هو الغالب، والغالب كالقياس الذي هو اللازم وإن لم يكن مستحقًا لاسم اللزوم ولا لاسم القياس. ولكنه قريب منه فلا حاجة بنا إلى استقصائه"١٩.

أما سيبويه فقد كان رأيه متقدّمًا وواضحًا في هذا المجال حين قال: "إن الأصل في مصدر الثلاثي: (فَعْل) – فتحة سكون – ولذا كانت المرة منه (فَعْله)٢٠.

فكأنّه يتثبّت هنا بالقول: إن اسم المرّة من غير الثلاثي يصاغ بإضافة تاء إلى المصدر. (ونعلم أننا نفرّق بين "اسم الجنس" وواحده بالتاء كذلك. (تمر : تمرة).

ويذكّرنا سيبويه أيضاً بأنّ العرب قد أخذت أحياناً بقانون مميّز ومتقدّم هو قانون "الخِفّة"، حيثما وجد فيه قبولاً، فقاربت الجمع بتجاوز مستساغ لقياس ما. ويقول سيبويه في ذلك: "وليس في كلّ شيء، إلاّ أن تقيس شيئاً وتعلم ان العرب لم تكلّم به ولم يجيئوا بنظير هذا فيما جاوز ثلاثة أحرف، وإنّما اختصّوا بها بنات الثلاثة "لخفّتها". ((٢١)

وقد ورد كذلك في "شرح الشافية" للرضي(٢٢) عن أسماء المكان والزمان (التي تصاغ على وزن: مَفعِل- بكسر العين، بحسب القاعدة المعنيّة (مكسور العين في المضارع): "أما المثال اليائي منه فيصاغ منه على (مفعَل) بفتح العين إذ يعتبر بمنزلة الصحيح لخفّته" "شرح الشافية" للرضي ١٨٦/١" (٢٢)

- وهكذا نرى في الخلاصة، أن جهود التسهيل التي تهدف إلى مقاربة القواعد الجامعة باتت مطلباً وضرورة. فلا بدّ من تجاوز التداخل والرّكامية وما تسبّبت به ظروف الجمع وتأثير اللّهجات والعاميّة والتّحريف والتّصحيف والإضافات المغلوطة... خلال التاريخ. وهذه نصوص بعض أئمة اللّغويين تضمر دعوة إلى التجديد والتشبّه بهم والتقعيد، لأنّ حفظ العربية عندهم وعند كل محبيها اليوم، انما يكون بالعودة إلى منطق اللغة نفسها التي تميل إلى الإقتصاد والتقنين وبناء السّنن الجامعة بحسب ما تقوله لنا دروس هؤلاء الكبار ونتائج الدراسات اللغوية العلمية الحديثة. والقصد أن نقتنع بأن تخليصها من الشوائب سيكون خطوة أساسية لبناء مناهج التعليم الميسّرة التي تعتمد بناء قواعد موجزة مخفّفة تساعد طالبها على إستساغة درسها والخروج من مظّان التعقيد والتوزع اللذين توحي بهما بعض الجهود القديمة والحديثة التي لا تخدم مناهج العربية خدمة صحيحة.

الحواشي

١- ونرى في تعدادهم لهذه الأوزان أنهم يحصرونها في الواقع في ما يسمونه "الفعل السالم". ويقولون إن قواعد التعرف إليها سماعيّة.

ولكنهم يعودون إلى تصنيف الفعل إلى سالم ومعتل (ومهموز ولفيف...) ويتّضح لدينا أنهم يتجاهلون البنى الفعلية المضعّفة المعتلة وموازينها في التعداد المذكور ويذهبون إلى تخريجها بالإعلال والقلب الصوتي... وهم يتجاوزون بذلك الدراسة الوصفية، ويلحقون إساءة أساسية بتقدير أوزانها الحقيقية. ولذا نرى وجوب دراستها دراسة وصفية صوتية صحيحة تؤدي إلى تصحيح موازينها. وقد فعلنا ذلك في الواقع في بحثنا المعنوَن: "تصحيح أوزان الأفعال وجداول التصريف." والذي نُشر في كتاب أبحاث "المؤتمر الدولي الرابع للّغة العربية" في دبي، سنة ٢٠١٥.

٢-أنظر: ابن قتيبة "أدب الكاتب" (وقد عُني بإحصاء أبنية من هذا النّوع لدراستها) ونذكر أن مثل (حسب) يحتمل أن تكون عينه مكسورة ومفتوحة ومضمومة، ويكون له كل مرة دلالة. وسنعود إلى ذلك.

٣- إبن يعيش: "شرح المفصّل" : ٩/ص ٥٤

٤- انظر "الخصائص": ١/الباب الثاني، و"سرّ صناعة الإعراب" ٥٨/١:

وقد أدرك إبن جنّي "قانون المغايرة" الذي اعترف المحدثون بأهميته في الإشتقاق فقال: "دلّت الدلالة على وجوب مخالفة صيغة الماضي لصيغة المضارع... وانما دخلت يفعُل (بضم العين) في باب فعَل يفعِل (بكسرها) من حيث كانت كل واحدة من الضمة والكسرة مخالفة للفتحة". فهو يرى إذاً ان الخلافية قانون وان منه ومن "تركّب اللغات" يقع التعدد في وجوه الخلافية.

٥- أنظر: السامرّائي: "الفعل، زمانه وأبنيته"، ص ١٠٧

٦- أنظر: إبن السكّيت، " إصلاح المنطق"، ص ١٨٨

٧- فأساسها اختلاف اللهجات من جهة، وتطلّب المفاهيم والدلالات الخاصة من جهة أخرى، أي ان هذه الخلافيات قد تبقى "صوتية وأسلوبية" لا تتوقف عليها خلافيات في الدلالة، وقد نواجه معها أحياناً خلافيات دلالية بعضها هام. ونرى أن النظر في الخلافيات يجب أن يكون أبعد من مجرد النظر في الخلافية الصوتية وخلافية المضارع والماضي، ليصل إلى خلافية الأمر.

٨- والواقع أن اللغويين قد حاولوا منذ القديم أن يقتربوا بهذه الأفعال الثلاثية "السماعية" من بعض التقعيد- وإن لم يكن ذلك شافياً دائماً-. وليس أدلّ على ذلك من نقل بعض ما ورد من نتائج بحثهم في "المزهر" للسيوطي ___(٣٨/٢ و٣٩) حيث جاء مثلاً: "إن كان الفعل لغير المغالبة وكان حلقي العين أو اللام فقياس مضارعه الفتح واليه يرجع عند عدم السماع، على ما يقول أئمة اللغة. أما أئمة النحو فأكثرهم يرجع ذلك إلى السماع مطلقاً... وإن لم يكن حلقي العين أو اللام فيأتي على يفعل (بكسر العين أو ضمّها) نحو يضرب ويقتل. وقد يكونان في الواحد: نحو يفسق. وقال بعضهم بل يتوقف الأمر فيه على السماع. وقال الفرّاء يكسر، وأيّده بذلك ابن جنّي. وقال ابن عصفور: يجوز الأمران سُمعا أو لم يسمعا. وقال أبو حيّان: والذي نختار: إن سُمع وقف مع السماع، وإن لم يسمع فأشكل جاز يفعُل ويفعل (بضمّ العين أو كسرها)...

٩- أنظر: سيبويه "الكتاب": ص ٢٢٦.

١٠- نفسه: سيبويه "الكتاب": ص ٢٢٦ – ٢٢٧

١١- إبراهيم الأنيس: اللهجات، ص ١٦٨

١٢- "اللهجات": نفسه: ١٦٨- ١٦٩

وقد حاول بعض المحدثين تفسير وقوع الضمة أو الكسرة أو غيرها على عين الفعل تفسيرات صوتية تاريخية، فقالوا بأن القبائل البدوية كانت تميل إلى الضمّ في حين أن القبائل المتحضّرة كانت تميل إلى الكسر... والضمّة تحتاج إلى جهد عضلي أكثر... أما الإنتقال من الكسر إلى الضمّ أو العكس، فكانت العرب تنفر منه. (أنظر: اللهجات ص ١٦٨).

وهناك ظاهرة طريفة لم تحفظها العربية فيما بعد، وهي أن قبيلة بكر كانت تذهب إلى تسكين عين الفعل، وهي بهذا تميل إلى نسج خاص بتفضيل المقاطع الساكنة على المقاطع المتحركة (انظر اللهجات ص ١٦٠).

١٣- وللإستزادة من هذه الدراسات المقارنة، انظر:

- P.H.Fleisch- Traité de philologie Arabe (P.٢٣٤et suite – et P. ٢٥٣ et suite)

- O'Leary : « Grammar of the Semitic Language » p.p. ١٧٧-١٧٦

- جرجي زيدان: " الفلسفة اللغوية" (ص ٨٩ وما بعدها و ص ٦٩)

- وبرجرستراسر، أ. (المستشرق) "التطوّر النحوي للّغة العربية": ص ٥٧ وما بعدها.

- وأنيس فريحة: " الإشتقاق عملية خلق": مجلّة " آفاق" – بيروت. (٣-١٩٥٩) (ص ٥ إلى ٩)- و"نحو عربيّة ميسّرة"، ص ١٤ – ١٥.

١٤- يراجع هذا الفصل في كتاب إبراهيم الأنيس "اللهجات"

١٥- أنظر: "الفكر العربي" العدد ٨-٩، سنة ١٩٧٩، المحاورة مع الشيخ عبدالله العلايلي ص ١٥ – وقد ذكر الشيخ العلايلي هذا الرأي كذلك في "المقدمة" من قاموسه وفي مواقف أخرى.

١٦- وقد أثبتت الدراسات الإحصائية دائماً- وفي سائر العلوم- أنها تساعد كثيراً على الضبط والتخلّص من "الرّكامية" و"الإضافات" والأوزان النادرة أو المغلوطة أو التي لا قيمة لغوية لها.

-أنظر مثلاً الدراسة المقارنة التي أجراها الأب مرمرجي في كتابه: "المعجمية العربيّة على ضوء الثنائية والألسنية الساميّة": (ص ٥ وما بعدها، و٧٢ وما بعدها، و ١٢١ وما بعدها...) وقد استطاعت أن تفيد من الإشتقاق (وهو خاصّية ساميّة مشتركة) إفادة كبيرة ومتميّزة، فضاقت أخواتها الساميات باتساع توليدها، مع أنّ التشابه بين أوزانها كبير. (كما يظهر خصوصاً من دراسته للثنائية والثلاثية)، وقد وجد كذلك مثلاً أن وزنيّ: فعَّل وأفعَل، هما الأكثر استخداماً... والتدقيق والحصر مهمّان للتقعيد والتدريس.

- أنظر كذلك: علي عبدالواحد وافي: علم اللغة ص ١٢٨

يراجع إقتراح إبراهيم الأنيس والإحصاء والنتائج كذلك في كتابه "اللهجات" (ص:١٧٠ وما بعدها). وقد أجرى الدكتور الأنيس إحصاءً مفيدًا آخر (بالاعتماد على القرآن الكريم كذلك) وذلك لدراسة نسبة تواتر الحروف، إذ تعكس نسبة شيوع حروف معينة أكثر من سواها في القبض على بعض أسرار البنى العربية الصوتية والتكوينية. ولنظرية "السهولة والشيوع"، أثر في التدليل على الأصول الإشتقاقية. ونتائج الإحصاء تقدّر نسبة شيوع اللام ب ١٢٧ مرة في كل ألف من الأصوات الساكنة، والميم ١٢٤ مرة – والنون ١١٢ – والهمزة ٧٢ – والهاء ٥٦ – والواو ٥٢ – والتاء ٥٠ – الخ.

وكان أقلّها شيوعًا الثاء والزاي والطاء والظاء (٤ مرات). لكن مما يجدر بنا ذكره هنا أن الإعتبار الأساسي الذي يُمنح للحروف الصامتة لا يعني أن الحروف المصوّتة هي أقل استخدامًا أو شيوعًا. فصحيح أن نسبة الحروف الصامتة إلى المصوّتة في العربية هي في حدود الأضعاف لكن نسبة تواترها في النصوص هو: (٥٢ بالمئة للصامتة – و٤٨ بالمئة للمصوّتة). ولقد تحرّى الدكتور إبراهيم الأنيس هذه النظرية في دراسة مدى شيوع الحروف وتتبع ذلك كمل يقول "في عشرات من صفحات القرآن الكريم". وعليه الإعتماد في الإحصاء (انظر الأصوات اللغوية ص.٢٣٨).

١٨- للاطّلاع والاستزادة من تفاصيل البحث، مراجعة "اللهجات" ص: ١٦٨ وما بعد.

١٩- ابن سيده: "المخصّص" (١٢٧/١٤).

٢٠- سيبويه: "الكتاب" (٢٢٩/٢).

٢١- سيبويه: الكتاب (٢٤٩/٢).

٢٢-"شرح الشافية" للرضيّ (١٨٦/١).

المصادر والمراجع:

١. ابن الانباري : الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريّين والكوفيّين. (ط/٣ – المكتبة التجارية- القاهرة ١٩٥٥ م)

٢. ابن جنّي : الخصائص (٣ أجزاء ، دار الكتب المصرية القاهرة ١٩٥٢ – ١٩٥٦)

٣. إبن دريد: أبو بكر محمد الحسن، الاشتقاق (جزءان – الخانجي – القاهرة ١٩٥٨م)

٤. ابن السكيت: اصلاح المنطق . (دار المعارف – القاهرة ١٩٤٩ م)

٥. ابن سيده : المخصص (بولاق – ١٣١٧ه.)

٦. ابن فارس، أحمد: الصاحبي في فقه اللغة (م. السلفية – القاهرة ١٩١٠م.)
٧. ابن يعيش : شرح المفصّل للزمخشري (دار المنيرية بالقاهرة)
٨. الرضيّ الاستراباذي : شرح شافية ابن الحاجب (القاهرة ١٣٥٨ هجرية)
٩. أنيس ابراهيم: في اللهجات العربية (مكتبة الأنجلو – القاهرة ١٩٥٢ م. ط/٢).
١٠. برجستراسر، أ – المستشرق: التطور النحوي للغة العربية (م. السماح – القاهرة ١٩٢٩ م.)
١١. حسان، الدكتور تمام: اللغة بين المعيارية والوصفية (القاهرة ١٩٥٨ م.).
١٢. زيدان، جرجي: الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية (مراجعة مراد كامل– دار الهلال – القاهرة)
١٣. السامرائي، الدكتور ابراهيم: دراسات في اللغة (بغداد ١٩٦١)
١٤. السامرائي، الدكتور ابراهيم: الفعل... زمانه وأبنيته (ط/١ – بغداد ١٩٦٦).
١٥. سيبويه: الكتاب (المطبعة الأميرية – بولاق ١٣١٦ ه.).
١٦. السيوطي، جلال الدين: المزهر في علوم اللغة (دار أحياء الكتب العربية – القاهرة)
١٧. الصالح، الشيخ الدكتور صبحي: دراسات في فقه اللغة (المكتبة الأهلية – بيروت ١٩٦٢).
١٨. طحان، الدكتور ريمون: الألسنية العربية (دار الكتاب اللبناني – بيروت ١٩٧٢).
١٩. عبدو، الدكتور انطوان: "التواصل الثقافي والحضاري وأثره في اللغة ..." (مجلة كلية الألسن – جامعة المنيا ٢٠٠٧)
– و "دراسة بنيان الرّباعي"... في كتاب مؤتمر اللغة العربية- الجامعة العالمية الإسلامية – ماليزيا: ٢٠١١
٢٠. العلايلي، الشيخ عبد الله،: مقدمة لدرس لغة العرب (المطبعة العصرية – القاهلرة – ب.ت.).
٢١. العلايلي، الشيخ عبد الله،: معجم العلايلي (القسم الأول)
٢٢. مرمرجي،الأب أ.س.: المعجمية العربية على ضوء الثنائية والألسنية السامية (القدس١٩٣٨م)
٢٣. وافي، الدكتور علي عبد الواحد: علم اللغة (ط / ٣ – ١٩٥٠).
– بالأضافة الى مجموعة من القواميس و المجلات العلمية المتخصصة، أهمها:مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة – و مجلة المشرق، بيروت .

المراجع الأجنبية:

١. Bloomfield. L. – Language – (New York ١٩٣٥).
٢. De Saussure. F. – Cours de Linguistique Générale – (Paris- Payot ١٩٧١).
٣. Fleisch. P.H. – Traité de Philologie Arabe – Beyrouth – imp. Cath. ١ère édition.
٤. Fleisch. P.H. – L'Arabe Classique. esquisse d'une structure linguistique (Beyrouth ١٩٦٨).
٥. Jeperson. Otto – Language. its Nature Development and Origin – (Allen & Unwin – London ١٩٥٤).
٦. Martinet. A – De la Théorie Linguistique à l'Enseignement de la Langue.
٧. O'Leary. D. L. Evans – Comparative Grammar of the Semitic languages – (Paul London ١٩٢٣).
٨. Sapir. Edward. – Language – H.B. (New York ١٩٤٩)
٩. Vendryes J. – Le Langage – (Paris ١٩٢٣).
١٠. Whorf B.L. – Linguistique et Anthropologie: les Origines de la Sémiologie – (Paris ١٩٦٩).
١١. Yushmanov N. – The Structure of the Arabic Language – (C.A.L. Washington ١٩٦١)